ليبيا
الملف الإنساني 2025

OCHA

حتى مايو/آيار 2025

تم إعداد هذا الملف الإنساني تحت رعاية نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم/المنسق الإنساني في ليبيا. ويهدف هذا التقرير إلى إعلام البرمجة الإنسانية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والشركاء في ليبيا.

الملخص التنفيذي

لا تزال ليبيا تواجه وضع إنساني ممتدّ في عام 2025، يتسم بالانقسامات السياسية، وانعدام الأمن المحلي، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وذلك في ظل أزمة سياسية مستمرة، وتدخلات خارجية، وتقلبات في سعر صرف العملة. ولا يزال نحو 787,090 شخصًا، من بينهم النازحون والمهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء، بحاجة إلى المساعدة.[1]

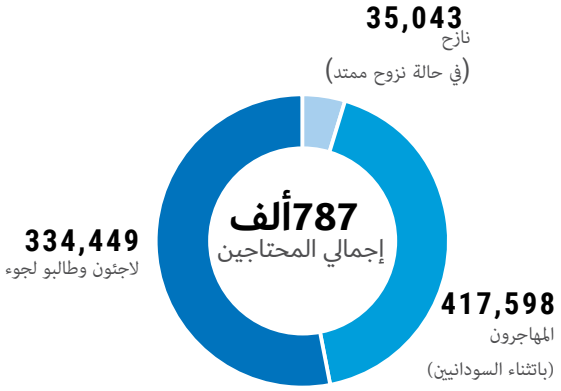

وفي عام 2023، شكّلت كارثة العاصفة دانيال نقطة تحول كشفت هشاشة البلاد أمام الصدمات المرتبطة بالمناخ، وأدّت إلى واحدة من أكبر أزمات النزوح الناجمة عن الفيضانات في التاريخ الحديث. لقد أظهرت هذه الكارثة، إلى جانب الاتجاهات المناخية الأوسع، أوجه ضعف منهجية في البنية التحتية العامة، ما يؤكد الحاجة إلى الاستثمار في نظم قادرة على الصمود أمام التغيّر المناخي وتعزيز جهود الحدّ من مخاطر الكوارث.[2]

ولا تزال الأوضاع الأمنية العامة غير مستقرة، مع تصاعد محلي لأعمال العنف، واستمرار حالة عدم اليقين السياسي، ووجود قطاع إعلامي عرضة للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية، بالإضافة إلى تفكك المؤسسات، الأمر الذي يعيق إتاحة الوصول إلى الخدمات ويقوّض جهود التعافي. لا تزال الأوضاع الاقتصادية غير مستقرة، إذ تراجع سعر صرف الدينار الليبي بنسبة 13.3% في أبريل/نيسان 2025، ومن المتوقع أن يتجاوز الدين العام 330 مليار دينار ليبي مع نهاية العام.[3] ويظل تقديم الخدمات، وخاصة فيما يتعلق بأنظمة الكهرباء والصحة والمياه، غير متسق.

اعتبارًا من أغسطس /آب 2024، استضافت ليبيا 139,305 نازحًا، بما في ذلك الأفراد النازحين بسبب النزاع والعاصفة دانيال. ومن بين هؤلاء، كان 104,262 شخصًا في مسارات لحلول دائمة، بينما لا يزال الباقون (35,043 شخصًا) في حالة نزوح ممتد، وخاصة في مرزق وتاورغاء ودرنة، بسبب البنية التحتية المتضرّرة، والنزاعات على الأراضي، والمخاوف الأمنية.[4]

تستضيف ليبيا ما يقدر بنحو 334 ألف لاجئ وطالب لجوء، بما في ذلك أكثر من 313 ألف وافد سوداني منذ أبريل/ نيسان 2023.[5] [6] وتشكل النساء والأطفال حوالي 60% من السكان. ويفتقر حوالي 70% من هؤلاء السكان إلى وثائق الإقامة الصالحة، مما يزيد من مخاطر الحماية. وتشير تقييمات الاحتياجات التي أجرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها في عام 2024 عبر 76 موقعًا إلى وجود فجوات في إتاحة الوصول إلى المآوى والخدمات الصحية والتعليم والتوثيق.[7]

ويقدر إجمالي عدد المهاجرين في ليبيا بنحو 858,604 مهاجرًا حتى مايو/آيار 2025، وفقًا للجولة 56 من مصفوفة تتبّع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة. (بما في ذلك جميع المواطنين

1. تم تحديد عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية استنادًا إلى الجولة 56 من مصفوفة تتبّع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (مايو/آيار 2025)، وتقرير النازحين التابع للمنظمة الدولية للهجرة (أغسطس/آب 2024)، وبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مايو 2025). ويشمل 35,043 نازحًا في أوضاع ممتدّة، و334,449 لاجئًا وطالب لجوء، و417,597 مهاجرًا من غير السودانيين (أي ما يعادل 70% من أصل 596,568 من مجموع 858,604 مهاجر). ويُدرج المواطنون السودانيون ضمن فئة اللاجئين لتفادي التكرار، وذلك تماشيًا مع خطة الاستجابة الإقليمية في السودان.

2. وفقًا لخطة الاستجابة القطرية في ليبيا 2025–2026 للمنظمة الدولية للهجرة.

3. بيان مصرف ليبيا المركزي، أبريل /نيسان 2025

4. تقرير منظمة الهجرة الدولية عن النازحين في ليبيا، أغسطس/آب 2024.

5. ا لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة البيانات التقديرية لتقرير اللاجئين وطالبو اللجوء في ليبيا، أبريل/نيسان

6. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللاجئون وطالبو اللجوء السودانيون في ليبيا - تحديث أساسي، مايو/أيار 2025.

7. تقرير رصد الحماية الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نوفمبر/تشرين الثاني 2024

الأجانب، مثل اللاجئين وطالبي اللجوء). وفي حين يعمل العديد منهم بشكل غير رسمي في قطاعات مختلفة، فإن معظمهم يفتقرون إلى تصاريح العمل ويواجهون مستويات عالية من الهشاشة. ويظل الاحتجاز وظروف العمل غير الآمنة والتعرض للعنف والانتهاكات والاستغلال ومحدودية إتاحة الوصول إلى الخدمات من بين المخاوف الرئيسية، وخاصة بالنسبة للنساء (11%) والأطفال غير المصحوبين بذويهم (3%) من السكان المهاجرين.

ومن المتوقع أن تتدهور إتاحة لوصول الإنساني بشكل أكبر بحلول عام 2025. وتظل الإجراءات الإدارية غير متوقّعة، كما تظل إتاحة الوصول إلى مناطق محدّدة ـ بما في ذلك مراكز الاحتجاز ونقاط النزول ـ مقيّدة. في مارس/آذار 2025، تلقت عشر منظمات غير حكومية دولية أوامر بوقف العمل من السلطات الأمنية في غرب ليبيا، مما أثر على تقديم الخدمات. ويواصل الموظفون الميدانيون الإبلاغ عن حالات التدخل والاحتجاز ومنع إتاحة الوصول إلى مواقع مختلفة.

تحوّل هيكل تنسيق الشؤون الإنسانية في ليبيا نحو نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، بما يتماشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSDC) 2023-2026. وتضمن المجموعة الاستشارية لنهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، التي يرأسها المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، التنسيق بين الجهود الإنسانية والتنموية وجهود السلام. تعمل مجموعات تنسيق المناطق، التي يرأسها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل مشترك، على تسهيل العمليات عبر المناطق، وضمان التوافق بين التخطيط الإنساني والتنموي. على سبيل المثال، لعبت مجموعات تنسيق المناطق دورًا فعالًا في تنسيق الدعم الطارئ للمجتمعات المتضرّرة من الفيضانات في عدة مناطق من ليبيا في عام 2024 (للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً، انظر الملحق الأوّل).

ويظل التواصل المستدام مع السلطات، وإجراءات إتاحة الوصول المتوقّعة، والتمويل المرن، أمورًا ضرورية لضمان استمرارية المساعدات الإنسانية. وسوف يواصل الشركاء الاستجابة للاحتياجات الفورية مع دعم قدرة المجتمع على الصمود والتقدم نحو التعافي على المدى الطويل.

إن الحدود والأسماء الظاهرة على هذه الخريطة والتسميات المستخدمة لا تعني تأييدًا رسميًا أو قبولًا من قبل الأمم المتحدة.

1. تحليل السياق والنزاع

وتظل ليبيا دولة تواجه تحديات إنسانية معقدة ومترابطة، تتشكل بفعل الانقسامات السياسية، والتوترات المحلية، والصعوبات الاقتصادية، والصدمات البيئية. وفي حين تظل أعداد النازحين مستقرة نسبيًا، فإن الهشاشة المتزايدة والتقلبات المتزايدة الناجمة عن تصاعد الوضع السياسي والأمني لا تزال تعمل على تعطيل الخدمات وإجهاد القدرة على التكيّف في المناطق المتضرّرة. إن فهم هذا السياق المتطور أمر بالغ الأهمية لصياغة استجابة إنسانية مستنيرة ومنسقة.

التفتت السياسي وديناميكيات الأمن:

بعد ثورة 2011 والحروب الأهلية التي تلتها، ظلت ليبيا منقسمة بين سلطات متنافسة، مما أدى إلى إنشاء مؤسسات موازية ومطالب متداخلة بالشرعية.[8] تسيطر حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دوليًا، ومقرها طرابلس، على غرب ليبيا. بينما تتمتّع حكومة الاستقرار الوطني في الشرق، المعيّنة من قبل مجلس النواب، بالسلطة وهي متحالفة مع الجيش الوطني الليبي. وقد أدى هذا الانقسام إلى تجزئة المشهد الأمني، حيث تمارس العديد من الميليشيات والجماعات المسلحة نفوذًا كبيرًا يتجاوز في كثير من الأحيان نفوذ المؤسسات الرسمية. وقد أدت التدخلات الأجنبية إلى ترسيخ هذه الانقسامات، مع وجود عوامل خارجية مختلفة تدعم الفصائل المختلفة، وبالتالي الحفاظ على توازن القوى الهش. تم تأجيل الانتخابات المقرر إجراؤها في ديسمبر/كانون الأول 2021، ما ساهم في استمرار حالة عدم اليقين السياسي. وتركز بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على الوساطة بين الفصائل لتمهيد الطريق للانتخابات والمصالحة السياسية.

ورغم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر/تشرين الأول 2020، لا يزال الوضع الأمني متقلبًا. وتستمر الاشتباكات المسلحة المتفرقة في الاندلاع، وخاصة في المراكز الحضرية حيث تساهم الصراعات الطائفية والشبكات الإجرامية في انعدام الأمن المتقطع. وكثيرًا ما يتم الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والاختطاف والابتزاز، مما يساهم في خلق مناخ من الخوف الدائم بين السكان المدنيين.[9] إن انتشار الجماعات المسلحة المستقلة وغياب قوة عسكرية وطنية موحدة أعاق بشدة الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والمصالحة.

ورغم أن الجماعات المسلحة تقع ظاهريًا تحت سيطرة الحكومة، فإنها تحتفظ بأجندات مستقلة وتهيمن على الأراضي المحلية وممرات الوصول. خلال النصف الأوّل من عام 2025، أظهرت المناوشات والتحركات العسكرية حول طرابلس هشاشة البيئة الأمنية. .[10]

الأزمة الاقتصادية والخدمات العامة:

لقد كان للنزاع الممتد عواقب اقتصادية مدمرة. وتأثّر قطاع النفط، الذي يعدّ العمود الفقري للاقتصاد الليبي، بشكل خاص، حيث أدت الحصارات المتكرّرة والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية إلى تقلب مستويات الإنتاج. وقد أدى عدم الاستقرار هذا إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، مما حدّ من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية.

في أبريل /نيسان2025، أعلن مصرف ليبيا المركزي عن خفض قيمة الدينار الليبي بنسبة 13.3%، وحددّ سعر الصرف عند 5.5677 دينار للدولار الأمريكي.[11] ويعكس هذا القرار حالة عدم الاستقرار الاقتصادي المستمر، حيث وصل الدين العام إلى 270 مليار دينار ليبي، وتشير التوقعات إلى أنه قد يتجاوز 330 مليار دينار ليبي بنهاية العام بسبب غياب ميزانية موحدّة. ويهدف خفض قيمة العملة إلى معالجة التفاوت بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء، حيث أن الأخيرة أعلى بكثير، مما يشير إلى انعدام الثقة في العملة الوطنية.

وعلى الرغم من الاستقرار المؤقت في الأسواق كما ورد في تقرير رصد الأسواق الصادر عن برنامج الأغذية العالمي في فبراير/ شباط 2025، لا تزال التفاوتات الإقليمية واضحة بشكل صارخ. حيث وصل الحد الأدنى لسلة الإنفاق إلى 1,084.60 دينار ليبي في مرزق و1,055.24 دينار ليبي في الكفرة - وهو الأعلى على مستوى البلاد - بسبب تدفقات اللاجئين والقيود اللوجستية. في المقابل، كان الحد الأدنى للدخل في طرابلس في المنطقة الغربية أقل بشكل ملحوظ، حيث تم تقديره بنحو 912 دينارًا ليبيًا مما يوضح الاختلافات الإقليمية فيما يتعلق بهشاشة الأسر. تعتمد الأسر في جميع أنحاء ليبيا بشكل متزايد على استراتيجيات التكيّف السلبية، بما في ذلك بيع الأصول، وتخطي الوجبات، وعمالة الأطفال، وتزايد الديون.[12]

8. تقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2024
9. تقرير حقوق الإنسان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أكتوبر/تشرين الأوّل 2023
10. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الحشد العسكري المستمر، الأزمة الاقتصادية في ليبيا تُثير المخاوف من جديد، أبريل/نيسان 2025، https://press.un.org/en/2025/sc16045.doc.htm
11. بيان صادر عن مصرف ليبيا المركزي، أبريل 2025 – http://cbl.gov.ly
12. برنامج الغذاء العالمي، رصد أسعار السوق الليبية - فبراير/شباط 2025، https://reliefweb.int/report/libya/wfp-libya-market-price-monitoring-february-2025

وعليه، تدهورت الخدمات العامة. وقد أدى انقطاع الكهرباء المتكرّر وتدهور أنظمة إمدادات المياه إلى تفاقم الوضع الإنساني. ويعاني القطاع الصحي من ضغوط كبيرة، حيث سلط تحليل الوضع الصحي العام في مارس/آذار 2025 الضوء على القضايا الصحية المتزايدة بين اللاجئين والفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الأطفال والنساء وكبار السن المصابين بأمراض مزمنة.[13] وقد أدّت هذه التحديات الاقتصادية والبنية التحتية إلى زيادة الفقر وعدم المساواة، مما أعاق تقدم البلاد نحو التنمية المستدامة.

إن الخدمات العامة في ليبيا غير مجهّزة للاستجابة للضغوط الديموغرافية. في مجال الصحة، أفاد 75% من المهاجرين بأنهم لا يحصلون على الرعاية الصحية على الإطلاق أو بشكل محدود، مع تأثّر النساء بشكل غير متناسب.[14] وفي مجال التعليم، تشير التقديرات إلى أن 43% من أطفال اللاجئين السودانيين يظلون خارج المدرسة بسبب الحواجز القانونية أو المالية أو اللوجستية.[15] لقد تأثرت خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة بشكل كبير بسبب تدهور البنية التحتية، وخاصة في المناطق الشرقية والجنوبية. وتعمل العديد من المرافق دون أنظمة صرف صحي آمنة، كما أصبحت مصادر المياه ملوثة بشكل متزايد، مما يزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه.[16]

الديناميكيات الاجتماعية والمجتمعية:

لقد أثّر الصراع الطويل والانقسام السياسي بشكل عميق على النسيج الاجتماعي الليبي. وتظل المجتمعات منقسمة على أسس قبلية وإقليمية وأيديولوجية، مما يؤدي إلى توترات وانعدام ثقة تتفاقم بفعل التدفق المستمر للمعلومات المضللة والخاطئة وخطاب الكراهية في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ووسائل التواصل الاجتماعي.[17] في مارس/آذار 2025، تلقت عشر منظمات إغاثة دولية تعمل في غرب ليبيا أوامر بوقف العمل من قبل السلطات الأمنية، بتهمة انتهاك القوانين الوطنية من خلال دعم المهاجرين وعدم الامتثال للوائح المحلية. وجاءت هذه الأوامر في أعقاب فترة انتشرت فيها المعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية ضد المهاجرين على نطاق واسع،[18] ما أثّر سلبًا على الجهود الإنسانية. ويؤثر هذا الإجراء على الفئات السكانية الضعيفة، لاسيما المهاجرين والنازحين الذين يعتمدون بشكل كبير على المساعدات الدولية. وعلاوة على ذلك، لا تزال أزمة النزوح تشكل قضية ملحة، حيث يؤدي تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى زيادة الضغط على الموارد والبنية الأساسية المرهقة بالفعل، ما يزيد من تفاقم التوترات الاجتماعية. ويستهدف الفصل الليبي من خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السودانيين لعام 2025 نحو 446 ألف فرد ويتطلب تمويلاً بقيمة 106 ملايين دولار، مما يُبرز حجم الاحتياجات الإنسانية.[19]

إن الوضع الحالي في ليبيا يتسم بالهدوء الحذر لكنها لا تزال تعاني من الهشاشة المستمرة. يخلق التداخل بين الانقسام السياسي والمصاعب الاقتصادية والتوترات الاجتماعية مشهدًا معقّدًا يتطلّب اتّباع نهج دقيق وحساس فيما يتعلق بالتدخل الإنساني أثناء النزاع. إن معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وتعزيز الحوكمة الشاملة، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية أمر ضروري لتحقيق السلام والتنمية المستدامة في ليبيا.

13. لمحة سريعة عن الخدمات الصحية في ليبيا عن منظمة الصحة العالمية عن ليبيا، مارس 2025 https://www.who.int/emergencies
14. المنظمة الدولية للهجرة، تقرير المهاجرين، الجولة 55، 2025 https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_Libya_R55_Migrant_Report_Final.pdf
15. أفريكانيوز، أطفال لاجئون سودانيون يجدون الأمل في مدرسة ليبية، أبريل/نيسان 2025 https://www.africanews.com/2025/04/21/-sudanese-refugee-children-find-hope-in-libyan-school/
16. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ليبيا: تقارير المياه والصرف الصحي والنظافة، 2025 https://response.reliefweb.int/fr/libya/water-sanitation-hygiene/reports
17. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. (13 مارس/آذار 2025). بيان للأمم المتحدة في ليبيا يحذر من نشر المعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية. https://unsmil.unmissions.org/statement-united-nations-libya-warns-against-misinformation-and-hate-speech
18. تقرير حقوق الإنسان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أبريل/نيسان 2025
19. خطة استجابة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأزمة لاجئي السودان – الفصل الخاص بليبيا، 2025 – https://data.unhcr.org/en/situations/sudan

2. منهجية تطوير الملف الإنساني

يستند الملف الإنساني لليبيا 2025 إلى مراجعة مُمنهجة للبيانات الثانوية الموجودة والتقارير المتاحة للجمهور. ويستند التحليل بشكل أساسي إلى الأرقام الموثّقة لتي أعدها الشركاء الإنسانيون، بما في ذلك مصفوفة تتبّع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللتين تُعدّان المصدرين الرئيسيين للبيانات حول النازحين والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. وتتضمّن المراجع الإضافية تحديثات الوضع المتاحة والمواد المنشورة سابقًا من قبل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك المجالس البلدية والوزارات.

تعكس الأرقام أحدث البيانات المتوفرة حتى مايو/أيار 2025. وفي حين لم يتم إجراء أي تقييمات ميدانية جديدة أو أنشطة لجمع البيانات لهذا الملف، فقد تم، حيثما أمكن، إجراء عملية تثليث البيانات عبر مصادر متعدّدة لضمان الاتساق الداخلي والترابط التحليلي. وتظل التحليلات خاضعة للقيود الجوهرية للبيانات الثانوية، بما في ذلك التغطية غير المتساوية في المناطق التي يصعب الوصول إليها، والتفاوتات في منهجيات إعداد التقارير، والتسجيل المحدود لبعض الفئات السكانية. قام فريق الاستشارات الإنسانية التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ليبيا، بإعداد الملف الإنساني بينما قام شركاء إنسانيون مختارون بالمراجعة والمساهمة في المدخلات لضمان دقة السياق.

3. البيئة التشغيلية الإنسانية

3.1 السكان المتضرّرين:

حتى مايو 2025، هناك ما يقرب من 787,090 شخصًا بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في ليبيا،[20] من بين إجمالي 1,332,358 شخصًا محل الاهتمام (139,305 نازحًا و334,449 لاجئًا وطالب لجوء، و858,604 مهاجرًا). يعكس عدد الأشخاص المحتاجين أولئك الذين يواجهون احتياجات إنسانية شديدة غير ملبّاة لمستوى 3 أو أعلى من إطار التحليل المشترك بين القطاعات) ضمن المجموعات الرئيسية الثلاث، بما في ذلك النازحون، واللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون.

النازحون

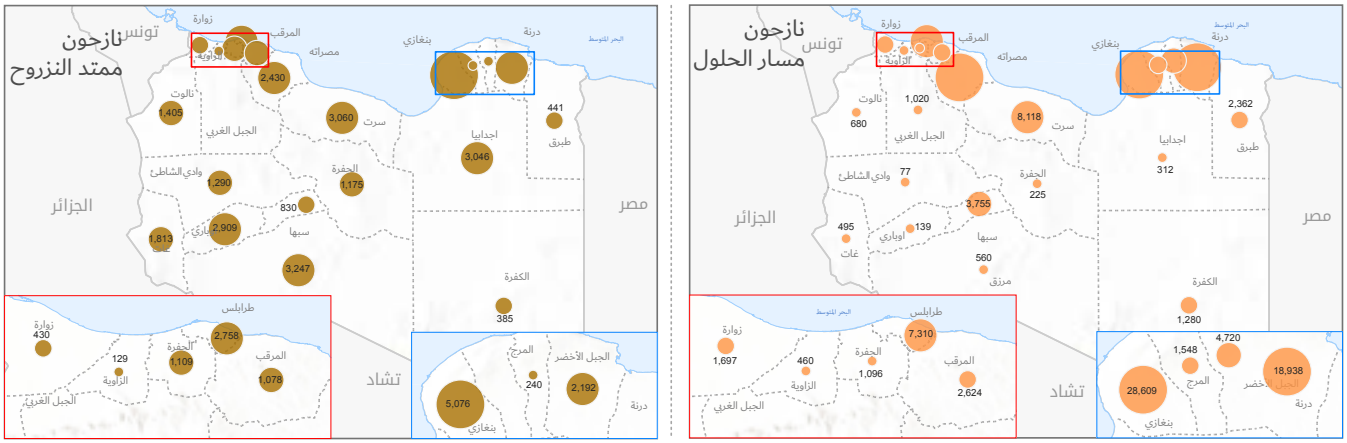

حتى آغسطس/آب 2024، كان في ليبيا 139,305 نازحًا، منهم 104,262 فردًا (74,412 بسبب النزاعات و29,850 بسبب العاصفة دانيال) كانوا يسلكون مسارات نحو الحلول الدائمة. لا يزال 35,043 نازحًا متبقيًا يعانون من النزوح طويل الأمد نتيجة نقص

20. تقرير مصفوفة تتبّع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة عن النازحين في ليبيا، أغسطس /آب 2024

السكان النازحون بسبب النزاع:

107,203 نازحًا، منهم 74,412 (70%) على مسارات الحلول الدائمة.

العاصفة دانييل - السكان النازحون:

32,102 نازحًا، منهم 29,850 (93%) على مسارات الحلول الدائمة.

3% يعيشون في مبانٍ متضرّرة بشدة، و1% يعيشون في أوضاع إيواء غير مستدامة؛

87% من الأسر قادرة على الوصول إلى الخدمات العامة، لكن 4% منها أبلغت عن صعوبة الوصول، و8% منها تواجه انقطاعات غير متوقعة.

وانخفض عدد النازحين في حالات النزوح الممتدّ من 50,000 ((في أغسطس/آب 2023) إلى 35,043 (في أغسطس/آب 2024).

المساكن، وتضرّر البنية التحتية، والنزاعات على الأراضي، ومحدودية إتاحة الوصول إلى الخدمات. ويتمركز هؤلاء بشكل رئيسي في مرزق وتاورغاء وطرابلس وبنغازي وسرت ودرنة،

النزوح الممتدّ: وفي حين يتم حل بعض حالات النزوح، لا يزال 35,043 نازحًا في حالة نزوح ممتدّ. وتشير هذه الأرقام فقط إلى النازحين الذين لا يسلكون مسارات تؤدي إلى حلول دائمة. وفقًا لمصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (أغسطس/آب 2024)، تستضيف المنطقة الشرقية من ليبيا 11,380 نازحًا في حالة نزوح ممتدّ، وتتوزّع الحالات في سبع مناطق، تشمل الجبل الأخضر، والكفرة، والمرج، وبنغازي (5,076)، ودرنة (2,192)، وأجدابيا، وطبرق. وتبلغ أعداد النازحين في غرب ليبيا 12,399 نازحًا، يتركّزون في مصراتة (2,430)، وطرابلس (2,758)، والمرقب (1,078)، وزوارة (430). ويبلغ عدد النازحين في جنوب ليبيا 11,264 نازحًا، وتعدّ غات (1,813) ومرزق (3,247) وأوباري (2,909) من المواقع الرئيسية.

يرتبط النزوح في المقام الأوّل بالتنقلات الناتجة عن النزاعات في الماضي (19205 نازحًا)، لاسيما من بنغازي (5076) وسرت (3060)، حيث نزح معظم الأفراد منذ عام 2019 أو ما قبله. ورغم أن العاصفة دانييل أدت إلى نزوح 32,102 شخصًا، إلا أن جميعهم تقريبًا قد انتقلوا إلى مسارات نحو حلول دائمة. لا يزال حوالي 2252 نازحًا بسبب الفيضانات بدون حلول دائمة، وهم مدرجون في قائمة الحالات الممتدّة. وفقًا لتحديث أوضاع النازحين بسبب العاصفة دانيال (سبتمبر/أيلول 2024)، يقيم 3% من النازحين بسبب الفيضانات في مبانٍ متضرّرة، ويعيش 1% في ظروف مأوى غير مستدامة، مما يعرضهم لخطر النزوح الثانوي. أظهر نفس التقييم أن 8٪ من النازحين بسبب الفيضانات يعانون من صعوبة غير متوقّعة في الوصول إلى الخدمات، في حين كان لدى معظمهم إمكانية الوصول إليها بشكل منتظم. من حيث الدعم المالي، تلقى 79% من النازحين بسبب الفيضانات شكلاً من أشكال المساعدة؛ ومع ذلك، في 42% من المواقع التي تم تقييمها، غطى هذا الدعم أقل من نصف احتياجات الأسر، مما يُبرز حالة الضعف المستمر.

مسارات الحلول الدائمة: تواصل الجهود لحلّ مشكلة النزوح في ليبيا في إطار "خارطة طريق الحلول المستدامة" بالتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية، واستراتيجية الحلول المستدامة، وإطار التعاون من أجل التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UNSDCF) للفترة بين 2023–2026. أسهمت هذه الجهود المنسّقة، إلى جانب الاستقرار النسبي، ولكن غير المؤكد في ليبيا منذ اتفاق وقف إطلاق النار في عام 2020، في تقليص أعداد النازحين، مع تعزيز العودة الطوعية والاندماج المحلي وإعادة التوطين من خلال سياسات مُوجّهة ومبادرات مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة.[21]

لا تزال عمليات العودة تُحرز تقدّمًا، لا سيما في مرزق وتاورغاء، رغم استمرار التحدّيات. ففي تاورغاء، عاد نحو 45% من السكان النازحين بحلول منتصف عام 2022، وذلك عقب جهود المصالحة وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية. تستمر عمليات العودة على مراحل، لكن العديد من الأسر لا تزال نازحة بسبب فجوات في البنية التحتية ونزاعات على الممتلكات لم تُحل بعد.

في مرزق، أدت جهود المصالحة المحلية والحوارات المجتمعية إلى وضع خطة مرزق المحلية لبناء السلام والتنمية لعام 2024، والتي تعطي الأولوية للسكن والخدمات وسبل العيش. يتم

21. تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حول مراقبة وقف إطلاق النار، 2020–2024.

التنفيذ بشكل جزئي. بينما أعاد صندوق إعادة الإعمار الليبي تأهيل 1,500 منزل ويخطط لدعم عمليات العودة، لا تزال العديد من الأسر النازحة في مرزق تتلقى مساعدات الإيجار.

. ورغم إطلاق بعض برامج التعويض وإعادة الإعمار بقيادة الحكومة، إلا أنّ نطاقها الحالي في عام 2025 لا يزال غير واضح. حيث تظل المخاوف الأمنية، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف البنية التحتية من التحديات الرئيسية التي تعيق الاندماج الكامل.

وفي الوقت نفسه، استقر العديد من النازحين في المجتمعات المضيفة مثل بنغازي، طرابلس، مصراتة، وأوباري، أو انتقلوا إلى مراكز حضرية أخرى مثل أجدابيا، البيضاء، وسبها، مستفيدين من توسيع آليات الحماية الاجتماعية. في إطار خارطة الطريق لإيجاد حلول، تواصل الجهود دمج النازحين ضمن استراتيجية الحماية الاجتماعية في ليبيا، إلا أن مدى التنفيذ والتغطية الوطنية لا يزال محدودًا وقد يختلف حسب المنطقة. ورغم هذه الجهود، لا تزال التحديات الرئيسية قائمة، خاصةً فيما يتعلق بتأمين السكن الملائم وسبل العيش المستدامة. يواجه العديد من العائدين والنازحين الذين أُعيد توطينهم صعوبات تتعلّق بالمساكن المتضرّرة، وارتفاع أسعار الإيجارات، وقلّة فرص العمل، لا سيّما في البلديات المتضرّرة بالنزاع أو التراجع الاقتصادي. لمعالجة هذه الفجوات، تعطي خارطة الطريق الأولوية لخطط عمل قائمة على المناطق، حيث تم الانتهاء من خطة مرزق المحلية لبناء السلام والتنمية، بينما من المتوقع الانتهاء من خطة تاورغاء بحلول منتصف عام 2025، وذلك لدعم اندماج السكان واستقرارهم بشكل أكبر.

لضمان نهج منظم ومنسق، لعب فريق العمل المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة واجتماعات اللجنة الوزارية الفصلية دورًا حاسمًا في متابعة التقدم، ومعالجة التحديات، وتعبئة الموارد. لقد ساهمت هذه المنصات في مواءمة السياسات، وضمان التنفيذ الفعّال لخارطة الطريق نحو حلول دائمة، وتمكين اتخاذ القرارات المشتركة لتعزيز الحلول الدائمة.

اللاجئون وطالبو اللجوء

حتى مايو/آيار 2025، تستضيف ليبيا ما يُقدّر بنحو 334 ألف لاجئ وطالب لجوء، منهم 91,427 مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[22] وقد أدت أزمة اللاجئين السودانيين وحدها إلى وصول حوالي 313 ألف لاجئ سوداني إلى ليبيا منذ أبريل/نيسان 2023، حيث دخل معظمهم عبر الكفرة. من بينهم، 50,542 شخصًا تم تسجيلهم بعد النزاع، ليصل إجمالي عدد السودانيين المسجلين لدى السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في طرابلس إلى 70,394.[23]

أفادت السلطات الليبية في الكفرة بإصدار 164,500 شهادة صحية حتى مارس/آذار 2025، ويُقدّر أن حوالي 245 ألف سوداني دخلوا ليبيا عبر الكفرة بين يناير/كانون الثاني 2024 ومارس/آذار 2025. ونظرًا للطبيعة غير النظامية للدخول، والبيانات العارضة التي تشاركها السلطات المحلية، والحدود البرية الواسعة والنائية مع السودان ومصر وتشاد، لا يزال من الصعب تحديد العدد الدقيق للاجئين السودانيين.

فمنذ اندلاع الحرب في السودان في أبريل/نيسان 2023، شهدت ليبيا تدفقًا مستمرًا للاجئين السودانيين، وزاد هذا التدفق بشكل كبير في بداية عام 2024، مما أدى إلى إدراج ليبيا ضمن

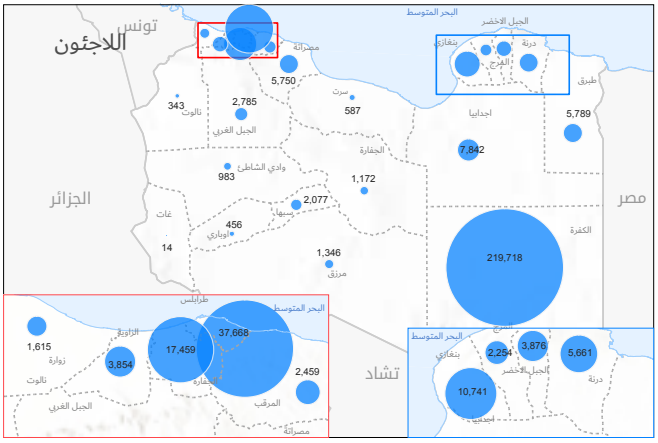

خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في السودان في يوليو/تموز 2024. تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنسيق الاستجابة من خلال هيكل فريق عمل مشترك بين الوكالات، يشمل سبعة فرق عمل موضوعية (الحماية، المأوى والمواد غير الغذائية، الأمن الغذائي، المياه والصرف الصحي والنظافة، الصحة والتغذية، التعليم، وإتاحة الوصول). يدعم فريق عمل إدارة المعلومات جمع البيانات وإدارتها.

22.

23. UNHCR, Sudanese Refugees and Asylum-Seekers in Libya – Core Data as of March 2025

ويشكّل السودانيون الآن حوالي 76% من اللاجئين المسجلين، يليهم السوريون بنسبة 10%، والإريتريون بنسبة 8%، ومجموعات أصغر من فلسطين والصومال وإثيوبيا ودول أخرى. تتركز هذه الفئات السكانية بشكل رئيسي في طرابلس ومصراتة والكفرة وبنغازي وأجدابيا والزاوية، وأجزاء من القطرون وسبها، على الرغم من أن العديد منهم يعيشون في بيئات حضرية غير رسمية ويعانون من محدودية إتاحة الوصول إلى الخدمات.[24]

أكثر من 70% من اللاجئين يفيدون بعدم امتلاك وثائق إقامة سارية، مما يزيد من خطر تعرضهم للاعتقال، والإخلاء، وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية. تواجه الأسر التي تعيلها نساء مخاطر حماية غير متناسبة، وتشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي (العنف ضد النساء) والهشاشة الاقتصادية. يظل حوالي 27% من الأطفال اللاجئين في سن المدرسة خارج النظام التعليمي بسبب عوائق مثل القدرة المالية، والوثائق، واللغة.

أجرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها تقييمات للاحتياجات في 76 موقعًا خلال عام 2024، حيث تم تحديد فجوات حرجة في مجالات الوثائق، والمأوى، والحصول على الغذاء، والرعاية الصحية، وخدمات الصحة النفسية. تكون هذه الاحتياجات أكثر حدة خارج طرابلس، حيث يظل الوصول الإنساني محدودًا.[25]

في عام 2024، غادر 1,500 لاجئ ليبيا عبر المسارات الإنسانية: حيث غادر 564 لاجئًا إلى رواندا عبر آلية العبور الطارئة (ETM)، و355 إلى إيطاليا، و581 من خلال برامج إعادة التوطين في دول ثالثة والمسارات التكميلية إلى وجهات مثل كندا، النرويج، وهولندا.[26] تظل هذه الجهود ضرورية، لكنها لا ترتقي إلى مستوى تلبية حجم الحاجة الفعلية.

لمعالجة الوضع المتطوّر، تستهدف خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في السودان لعام 2025 في ليبيا 446 ألف فرد، وتطالب بتوفير 106 ملايين دولار أمريكي لدعم التدخلات في مجالات الحماية، والصحة، والمأوى، والتعليم، وسبل العيش. [27]

24. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التحديث التشغيلي لليبيا – مارس/آذار 2025.
25. تقرير رصد الحماية الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نوفمبر/تشرين الثاني 2024
26. تحديث إعادة التوطين والمسارات الإنسانية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ديسمبر/كانون الأوّل 2024.
27. خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في السودان – فصل ليبيا، 2025

المهاجرون

حتى أوائل عام 2025، يُقدّر عدد المهاجرين المقيمين في ليبيا بحوالي 858,604 مهاجرًا.[28] ويمثّل هذا زيادة طفيفة مقارنةً بحوالي 761 ألف في نهاية عام 2023. ومع ذلك، وعلى الرغم من الزيادة الأخيرة، لا يزال عدد المهاجرين الحالي أقل بحوالي 68% من مستوياته قبل عام 2011 (حيث كانت ليبيا تستضيف أكثر من 2.5 مليون عامل مهاجر قبل أزمة 2011).

يأتي المهاجرون في ليبيا من 46 جنسية مختلفة، ومعظمهم من الدول الإفريقية المجاورة.

ويشمل العدد الإجمالي للمهاجرين جميع الجنسيات غير الليبية، بما في ذلك السودانيون. ومع ذلك، يتم تحليل أوضاع المواطنين السودانيين في هذا الملف تحت قسم اللاجئين وطالبي اللجوء، تماشيًا مع خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في السودان (SRRP) ولتفادي الازدواجية. لذلك، لا يتم إدراجهم ضمن تصنيف الجنسيات الرئيسية للمهاجرين، ولا في التحليل القطاعي الوارد لاحقًا.[29]

تتمثّل أبرز الجنسيات بين السكان المهاجرين (باستثناء السودانيين) في النيجريين بنسبة 22%، والمصريين بنسبة 20%، والتشاديين بنسبة 10%، والنيجيريين بنسبة 3%. تشمل التركيبة الديمغرافية 78% من الذكور البالغين، و11% من الإناث البالغات، و11% من الأطفال، من بينهم 4% من القُصَّر غير المصحوبين.[29]

وينخرط المهاجرون بشكل رئيسي في العمل غير الرسمي ضمن قطاعات مثل البناء، والزراعة، والعمل المنزلي. في حين أن 78% من المهاجرين الذكور البالغين يعملون، فإن 34% فقط من النساء المهاجرات البالغات يُبلّغن بحصولهنّ على وظيفة. التوزيع التالي يعكس فقط فئة المهاجرين العاملين، وليس إجمالي عدد المهاجرين. من بين الرجال العاملين، يعمل ما يقارب من نصفهم في قطاع البناء، في حين أن معظم النساء العاملات (75%) يعملن كعاملات نظافة أو في الأعمال المنزلية. تتواجد النساء المهاجرات أيضًا في قطاعي الرعاية الصحية (5%) والتصنيع (5%). تعكس النسب المئوية فقط المجموعة الفرعية العاملة.[29]

وتظل نسبة البطالة بين 21% و25%. تنتشر الصعوبات المالية بشكل واسع، حيث أفاد 63% من المهاجرين بأنهم يواجهون صعوبة في تلبية الاحتياجات الأساسية، وحتى بين العاملين، يعاني 55% منهم من تحديات اقتصادية.

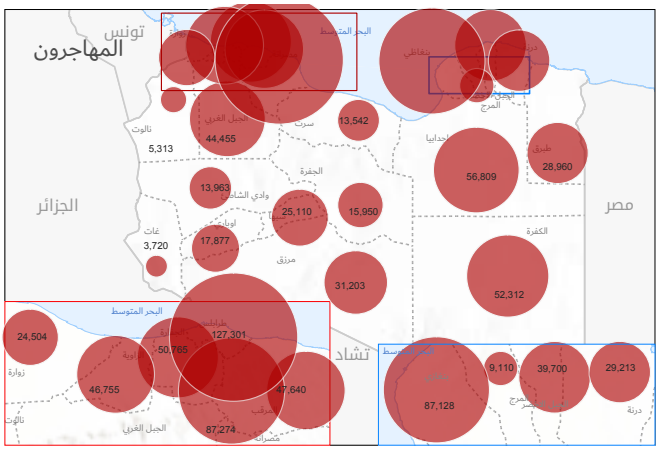

غالبًا ما تكون ظروف العمل غير آمنة أو استغلالية. تشمل المخاطر الشائعة نقص الأمان الوظيفي (52%)، وعدم الحصول على أجر مناسب (47%)، والتعرض للإساءة اللفظية (40%). ومن بين العاملين في قطاع البناء، أفاد نصفهم تقريبًا (48%) بوجود بيئات عمل غير آمنة. وفي الوقت نفسه، تبلغ نسبة البطالة بين النساء المهاجرات بدون تصاريح عمل 54%.

وتختلف ظروف المعيشة كما يلي: 71% من المهاجرين يستأجرون مساكن، وغالبًا بشكل غير رسمي. حوالي 6% يعيشون في أماكن عملهم، و12% فقط يعيشون في مساكن غير رسمية. ينتشر نقص الوثائق القانونية بشكل واسع، حيث لا يحمل 91% منهم تصاريح عمل، وأفاد 27% بصعوبة الحصول على وثائق هوية. بدون الوثائق، يواجه المهاجرون مخاطر الاستغلال، والاحتجاز، أو الإخلاء؛ حيث أبلغ 14% من النساء المهاجرات و4% من الرجال بتعرضهم للإخلاء أو التهديد به.

كما أن إتاحة الوصول إلى الخدمات الأساسية محدودة بشدة. يُفيد نحو 75٪ من المهاجرين بأنهم يواجهون صعوبة أو لا يستطيعون الوصول إلى الرعاية الصحية، وتُعد تكلفة الخدمات العائق الرئيسي. تواجه النساء المهاجرات تحديات أكبر في الوصول إلى الرعاية الصحية مقارنةً بالرجال (28٪ مقابل 15٪). ولا تزال ندرة المياه مصدر قلق بالغ، حيث أشار 37٪ من المهاجرين العاطلين عن العمل إلى عدم قدرتهم على الوصول إلى مياه شرب آمنة.

فرص حصول أطفال المهاجرين على التعليم منخفضة للغاية. فعلى الرغم من أن 14٪ فقط من المهاجرين أشاروا إلى أن لديهم أطفالًا في ليبيا، فإن أكثر من نصفهم (58٪) لا يحصلون على أي نوع من أنواع التعليم. وبين الأطفال المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، يفتقر 78٪ منهم إلى إمكانية

28. مصفوفة تتبّع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، ليبيا – الجولة 56 (يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط 2025).
29. يمثّل المواطنون السودانيون حوالي 31% من إجمالي عدد المهاجرين (262,036 فردًا)، وفقًا للجولة 56 من مصفوفة تتبّع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة. وعلى الرغم من إدراجهم ضمن الرقم الإجمالي للمهاجرين، يتم تحليل أوضاعهم ضمن فئة اللاجئين، تماشيًا مع خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في السودان.

الالتحاق بالمدارس بسبب القيود المالية، ومشاكل التوثيق، والحواجز اللغوية.

يتراوح عدد المهاجرين المحتجزين في مراكز الاحتجاز بين 7 آلاف و10 آلاف شخص، أي ما يقارب من 1.2٪ من إجمالي عدد المهاجرين، ويتم احتجازهم بشكل رئيسي في غرب ليبيا. تعاني هذه المراكز من الاكتظاظ وسوء خدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية والتغذية، مما يشكّل مخاطر جسيمة تتعلق بالحماية. أكثر من 91٪ من جميع المهاجرين في ليبيا لا يحملون تصاريح عمل، وتُسجّل النسب الأدنى لحيازة التصاريح بين المهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[29]

3.2 عوائق إتاحة الوصول الإنساني

تستمر إتاحة الوصول الإنساني في جميع أنحاء ليبيا في مواجهة قيود ناجمة عن مزيج من العوائق البيروقراطية، وقيود التنقل، وانعدام الأمن، والتحديات اللوجستية. ولا تُعد هذه القيود موحّدة، بل تختلف باختلاف المنطقة الجغرافية، ونوع الفاعل، وطبيعة النشاط الإنساني. وحتى أبريل/نيسان 2025، أفاد الشركاء في المجال الإنساني بأن عوائق إتاحة الوصول ازدادت من حيث الشدة والتكرار مقارنةً بالسنوات السابقة، وذلك بسبب التقلبات الإدارية والحساسيات السياسية، على وجه الخصوص [30].

القيود البيروقراطية والإدارية

يواجه العاملون في المجال الإنساني تأخيرات مستمرة في الحصول على تصاريح الحركة، سواء من حكومة الوحدة الوطنية في الغرب أو الحكومة المكلّفة من البرلمان في الشرق. تتطلّب جميع التحركات خارج طرابلس وبنغازي إشعارًا مسبقًا وموافقات متعدّدة المستويات من جهات محلية وأمنية وعسكرية. وفي كلا المنطقتين، غالبًا ما تفتقر الإجراءات إلى الشفافية، وتُطبَّق بشكل غير متّسق، وتخضع لتغييرات متكرّرة دون إخطار رسمي.

في مارس/آذار 2025، أصدر جهاز الأمن الداخلي في غرب ليبيا أمرًا بوقف العمل لعشر منظمات دولية غير حكومية، متّهمًا إيّاها بعدم الامتثال للقوانين والأعراف الليبية، والهجرة غير النظامية وإعادة التوطين، وسوء التصرف المالي. لم يُرفق هذا القرار بأي أساس قانوني مؤكّد صادر عن مكتب النائب العام.[31] وقد أدى هذا الإجراء إلى توقّف فوري في أنشطة الشركاء المتأثرين، وتعطيل تقديم الخدمات، وزيادة حالة عدم اليقين لدى الجهات الإنسانية الأخرى. ولا تزال إصدار التأشيرات وتجديد الإقامة للموظفين الدوليين غير منتظم، حيث تؤدي قرارات الرفض المفاجئة إلى التأثير على استمرارية العمليات.

القيود المفروضة على التنقّل ورفض إتاحة الوصول

لا تزال إتاحة الوصول إلى بعض المواقع مقيّدة بسبب الحساسيات، والمخاطر الأمنية، أو القرارات الإدارية. وتشير تقارير المنظمات الإنسانية إلى استمرار منع إتاحة الوصول إلى مراكز الاحتجاز ونقاط النزول على طول المنطقة الساحلية الغربية. وعلى الرغم من استمرار جهود المناصرة، فإن إتاحة الوصول لمراقبة الأوضاع أو تقديم المساعدة في هذه المواقع لا تزال محدودة للغاية.

في شرق ليبيا، تم تعليق إتاحة الوصول إلى مدينة درنة مؤقتًا في أواخر عام 2023 بسبب حوادث أمنية.[32] وعلى الرغم من أن إتاحة الوصول إلى المدينة قد استؤنفت تدريجيًا، إلا انها لا تزال خاضعة لتنسيق إضافي مع الجهات العسكرية. كما تنبع مخاطر إضافية تتعلق بإتاحة الوصول من مخلفات الحرب غير المنفجرة، ولا سيما في جنوب طرابلس، وأطراف بنغازي، وأجزاء من سرت ودرنة. [33]

لا تزال إتاحة الوصول إلى مدينة الكُفرة مقيّدة بشدّة نتيجة انعدام الأمن، وبُعد المنطقة، والعوائق الإدارية. تخضع المنطقة لسيطرة الجيش الوطني الليبي، ويتطلّب التنقّل إلى الكُفرة وداخلها التفاوض مع السلطات المتمركزة في الشرق، مما يؤدي غالبًا إلى تأخير الحصول على الموافقة أو رفضها. يسهم تدهور حالة الطرق وقلة وسائل النقل التجاري في تقليص قدرة العمليات الإنسانية، لا سيما خلال أشهر الصيف. كما أن غياب تواجد دائم للأمم المتحدة أو المنظمات الدولية غير الحكومية على الأرض، يعقّد جهود تقييم الاحتياجات والرصد وتقديم الخدمات بشكل مستمر.

التدخل في الأنشطة الإنسانية

أبلغ العاملون في المجال الإنساني، وخاصة الموظفون الوطنيون، عن حوادث ترهيب واحتجاز مؤقت وإجراءات تحقق من الوثائق عند نقاط التفتيش. ورغم أن معظم المهام تمضي قدمًا دون تدخل بعد الحصول على الموافقات، إلا أن تطبيق إجراءات غير رسمية بشكل محلي وغياب التواصل بين السلطات المركزية والميدانية يبقى شائعًا. في عدة حالات، قام فاعلون أمنيون بإعاقة الاجتماعات التنسيقية أو ورش العمل التدريبية، مما أثار مخاوف تتعلق بالحماية وقلّص المساحة التشغيلية المتاحة.

30. لمحة سريعة عن إتاحة الوصول الإنساني – أوتشا ليبيا (الربع الأوّل إلى الربع الرابع من عام 2024)
31. تقرير حقوق الإنسان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أبريل/نيسان 2025
32. تقرير مجلس الأمن بشأن ليبيا – ديسمبر/كانون الأوّل 2023
33. دائرة الأمم للأعمال المتعلقة بالألغام (أونماس) ملخص البرنامج في ليبيا. https://www.unmas.org/en/programmes/libya

القيود المادية والتحديات اللوجستية

لا تزال إتاحة الوصول المادي تُمثّل تحديًا، خصوصًا في المناطق النائية أو المحرومة في الجنوب والجنوب الشرقي. وتُعيق البنية التحتية الضعيفة للطرق، والظروف الجوية الموسمية، وبعد المسافات، تقديم الخدمات بشكل منتظم إلى مناطق مثل غات، مرزق، القطرون، والكُفرة. وفي بعض الحالات، يعتمد العاملون الإنسانيون على النقل الجوي للوصول إلى المواقع الميدانية النائية، مما يزيد التكاليف التشغيلية ويحدّ من حجم الشحنات.

وبالإضافة إلى التحديات المرتبطة بالبنية التحتية، يُعيق إتاحة الوصول إلى الإمدادات الأساسية قلّة الموردين المؤهلين، خاصة فيما يتعلق بالأدوية والمعدات الطبية. ويقيم معظم الموردين المعتمدين في طرابلس، مما يجعل عمليات الشراء والتوصيل إلى المناطق النائية معقدة من الناحية اللوجستية وتستغرق وقتًا طويلاً. ويُفاقم ذلك من تكلفة وتأخّر تقديم المساعدات المنقذة للحياة إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها.

تدابير التخفيف وجهود المناصرة

يواصل الفاعلون الإنسانيون العمل على التخفيف من آثار هذه العوائق. وتجري مناصرة رفيعة المستوى مع السلطات الليبية بهدف تبسيط الإجراءات البيروقراطية. فعلى سبيل المثال، تفاوضت أوتشا ومنسق الأمم المتحدة المقيم/المنسق الإنساني على إنشاء نظام إخطار موحّد حتى لا تضطر الوكالات لطلب تصاريح مكرّرة من مكاتب متعدّدة. تم بذل جهود لتطوير إجراءات تشغيل قياسية أوضح لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية يمكن للسلطات في الشرق اعتمادها، بما في ذلك معايير أكثر شفافية لتسجيل المنظمات غير الحكومية والموافقة على أنشطتها.

في الربع الثاني من عام 2025، انتقلت مهام تنسيق التنقّل من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية إلى الوكالات الفردية للتعامل اليومي مع السلطات المعنية، بينما سيُركز مكتب المنسق المقيم، وأوتشا، ومنتدى المنظمات الدولية غير الحكومية في ليبيا (LIF) على المشاركة الاستراتيجية والمناصرة. سيعمل هؤلاء الفاعلون على تبسيط عمليات الحركة وربما إنشاء نظام إخطار موحّد للتنقّل لكل من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وتشمل أولويات عام 2025، تعزيز التنسيق مع السلطات (من خلال اجتماعات منتظمة لمجموعة عمل إتاحة الوصول مع نظراء الحكومة)، وإجراءات أوضح وأكثر ثباتًا تحدّدها تلك السلطات، والمناصرة المستمرة ضد القيود أو المضايقات غير المبرّرة. تجاوز هذه العقبات أمر حاسم للحفاظ على فعّالية العمليات الإنسانية، خاصة إذا حدثت صدمات جديدة تتطلّب استجابة سريعة.

3.3 هيكل التنسيق الإنساني

منذ عام 2023، تحوّل التنسيق الإنساني في ليبيا ليواكب جهود التنمية والسلام. استُبدل بفريق العمل الإنساني القطري التقليدي، مجموعة الاستشارة الخاصة بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، بقيادة المنسق المقيم/المنسق الإنساني. تشمل هذه المجموعة وكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، وممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية، لضمان تكامل جهود العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام. وتماشيًا مع إطار التعاون الإنمائي المستدام للأمم المتحدة للفترة ما بين 2023–2026، يهدف هيكل التنسيق إلى تعزيز التآزر، وربط الاستجابة الطارئة بعمليات التعافي والاستقرار.

كجزء من عملية الانتقال، ستستمر تقديم المساعدات لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية، بينما يعمل الشركاء بالتوازي على تصميم وتنفيذ أنشطة تعزّز قدرة الفئات الأشد ضعفًا على الصمود لمواجهة الصدمات بشكل أفضل وتقليل الاحتياجات الإنسانية المستقبلية. ويعمل فريق أوتشا للاستشارات الإنسانية على تنسيق مجموعات التنسيق القائمة على المناطق، مع تحديد مهام تناسب نهج الترابط.

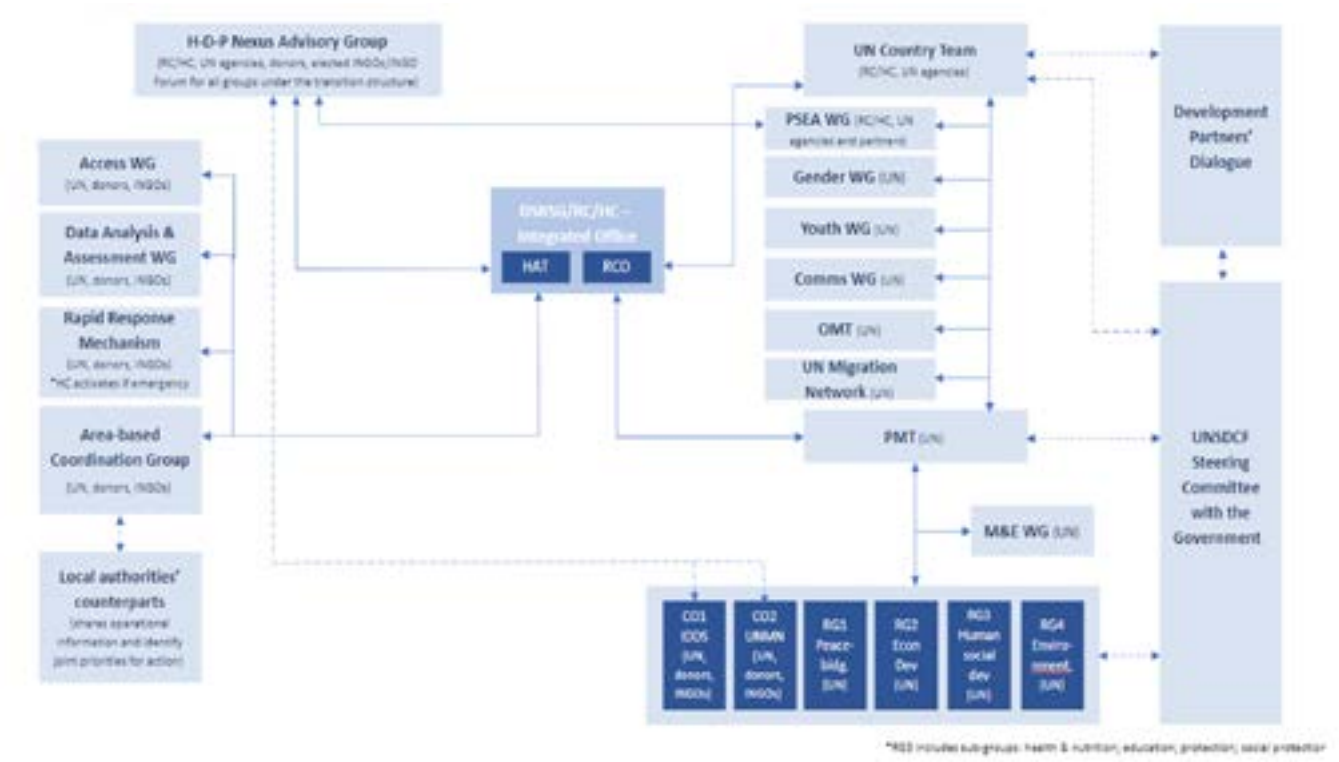

3.4 الشركاء التشغيليون

تحظى العمليات الإنسانية والتنموية في ليبيا بدعم شبكة واسعة من الشركاء التنفيذيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والشركاء المحليون المنفذون. وتُسهم هذه الجهات مجتمعة في الاستجابات متعدّدة القطاعات في جميع أنحاء البلاد، مما يضمن وصول المساعدات الأساسية إلى المحتاجين رغم البيئة التشغيلية المعقدة.

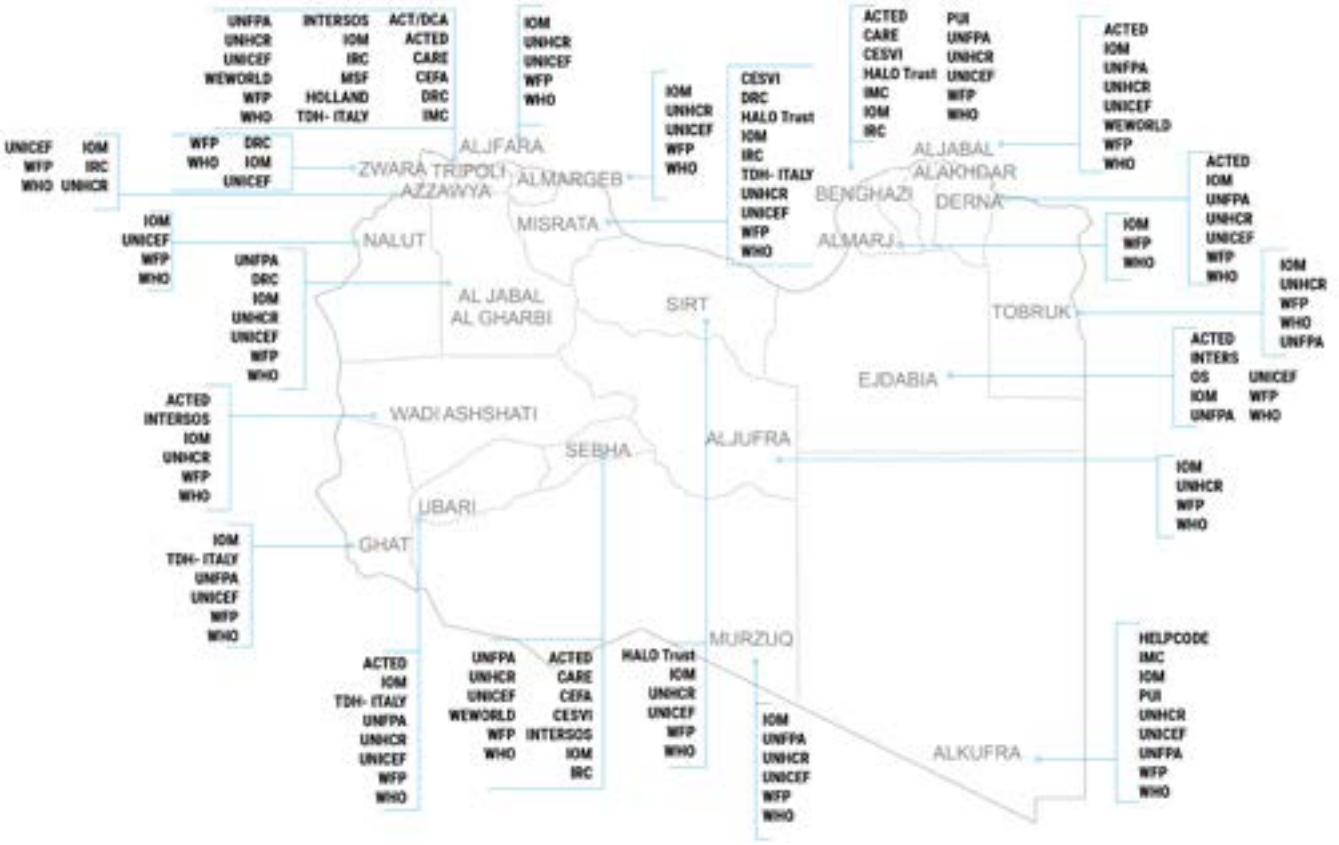

4. الهيكل الحكومي للاستعداد والاستجابة للكوارث/حالات الطوارئ

في عام 2024، شمل هيكل الاستجابة للكوارث/الطوارئ في ليبيا العديد من السلطات في الشرق والغرب، مما أدى إلى تداخل في الأدوار وتحديات على مستوى التنسيق. تتعاون الحكومة الليبية مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ضمن هذه الهياكل في الاستجابات الإنسانية.

السلطات الليبية الرئيسية في الشرق والغرب

غرب ليبيا (حكومة الوحدة الوطنية – طرابلس):

- **وزارة الحكم المحلي:**
تقود تنسيق الاستجابة للطوارئ، وتفعّل خطط الاستجابة البلدية، وتنسق مع الشركاء الإنسانيين.
- **وزارة الشؤون الاجتماعية:**
تركّز على دعم النازحين والفئات الضعيفة؛ وترأس منصات التنسيق المعنية بالحماية الاجتماعية والمساعدات الإنسانية.
- **البلديات واللجان المحلية للأزمات:**
تقود التنسيق على المستوى المحلي أثناء الطوارئ، وتقوم بتسجيل النازحين وتوزيع المساعدات.

شرق ليبيا (حكومة الاستقرار الوطني – المتمركزة ببنغازي):

- **اللجان المؤقتة للطوارئ/الأزمات:**
تُنشأ خلال الأزمات الكبرى (مثل العاصفة دانيال) من قبل السلطات الشرقية أو القيادة العسكرية للإشراف على الاستجابة الفورية؛ وقد تم تشكيل هياكل مماثلة للاستجابة لتدفق السودانيين، بقيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبدعم من البلديات والجهات الوطنية المعنية.
- **وزارة الحكم المحلي:**
تعمل مع البلديات على الاستجابة للكوارث، لكن بقدرات مؤسسية أكثر محدودية.
- **وزارة الصحة:**
تدير الاستجابات الطبية الطارئة المحلية وتنسق القطاع الصحي.
- **وزارة الداخلية**:
تشرف على عمليات الدفاع المدني، بما في ذلك الإنقاذ والاستجابات الأمنية.
- **البلديات:**
تنسق مباشرة مع الفاعلين الإنسانيين وتنفّذ جهود الإغاثة على الأرض.

جنوب ليبيا (حكومة مختلطة وتفاعل مع السلطات المحلية)

- **المجالس البلدية:**
تُعد نقاط التنسيق الرئيسية للتواصل الإنساني، وغالبًا ما تطلب المساعدات، وتسهّل التقييمات، وتشرف على جهود الاستجابة المحلية.
- **اللجان المحلية للأزمات:**
تُنشأ استجابةً للفيضانات أو حالات النزوح أو تدفقات اللاجئين، وغالبًا ما تنسّق هذه اللجان بشكل مباشر مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، رغم عدم امتلاكها تفويضًا رسميًا على المستوى الوطني.
- **المنطقة العسكرية الجنوبية:**
تلعب دورًا محوريًا في تسهيل إتاحة الوصول الإنساني، لا سيما في المناطق النائية أو غير الآمنة. وقد دعمت المنطقة جهود التنسيق اللوجستي خلال حالات الطوارئ المرتبطة بالفيضانات وغيرها من الأزمات الحرجة. ورغم أنها ليست جهة فاعلة إنسانيًا، فإن تعاونها كان أساسيًا في تمكين عمليات الاستجابة الفعّالة.
- **الفروع المحلية للوزارات الوطنية:**
في بعض الحالات، يكون لممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة وجود محلي ويشاركون في عمليات التقييم أو تنسيق المساعدات، غير أن مدى مشاركتهم يعتمد بدرجة كبيرة على القيادة المحلية والسياق.

الخاتمة

مع استمرار ليبيا في مرحلة الانتقال، يتحوّل تركيز أنشطة المساعدات الإنسانية نحو دعم مكاسب التعافي ومعالجة مواطن الضعف المتبقية، بما في ذلك تلك الناجمة عن إعصار دانيال (2023–2024) وأزمة اللاجئين السودانيين (2024–حتى الآن). تشمل الأولويات الملحّة تأمين الموارد المالية للاستجابة الإنسانية لعام 2025، والتي تتضمن الاستمرار في تقديم المساعدة للاجئين والمهاجرين والنازحين والمجتمعات المتضرّرة من الفيضانات. ويُعد الحفاظ على مشاركة المانحين ودعمهم وفقًا لنهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، أمرًا بالغ الأهمية لتفادي التراجع وضمان تحقيق تعافٍ مستدام.

الملحقات

الملحق 1: أوتشا – تأثير الفيضانات المفاجئة والاستجابة لها – 2024

في الفترة بين أغسطس/آب وديسمبر/كانون الأول 2024 وحدها، شهدت ليبيا ست (6) فيضانات، مما دفع البلديات إلى طلب المساعدة الإنسانية رسميًا. تلقّت أوتشا 13 طلبًا رسميًا من السلطات البلدية للحصول على دعم طارئ للمجتمعات المتضرّرة من الفيضانات، ما يسلّط الضوء على الهشاشة المستمرة للوضع في ليبيا.

وضع الفيضانات في الغرب – ديسمبر/كانون الأول 4202

- العائلات النازحة: 766
- الخسائر البشرية: تم الإبلاغ عن خمس وفيات (ثلاثة مدنيين واثنين من عمال الطوارئ).
- المناطق المتضرّرة: ترهونة، بني وليد، غريان، عين زارة، قصر الأخيار، القربولي، وتاجوراء.
- الأضرار: تعرّضت المستشفيات والمدارس لمستويات متفاوتة من الأضرار. سُجّلت خسائر في الثروة الحيوانية، خصوصًا في المناطق شبه الحضرية.
- الاستجابة: من بين وكالات الأمم المتحدة التي شاركت في الاستجابة: منظمة الصحة العالمية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة.
- التنسيق: نسّقت وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الحكم المحلي وأوتشا تقديم المساعدات الإنسانية في المناطق المتضرّرة.

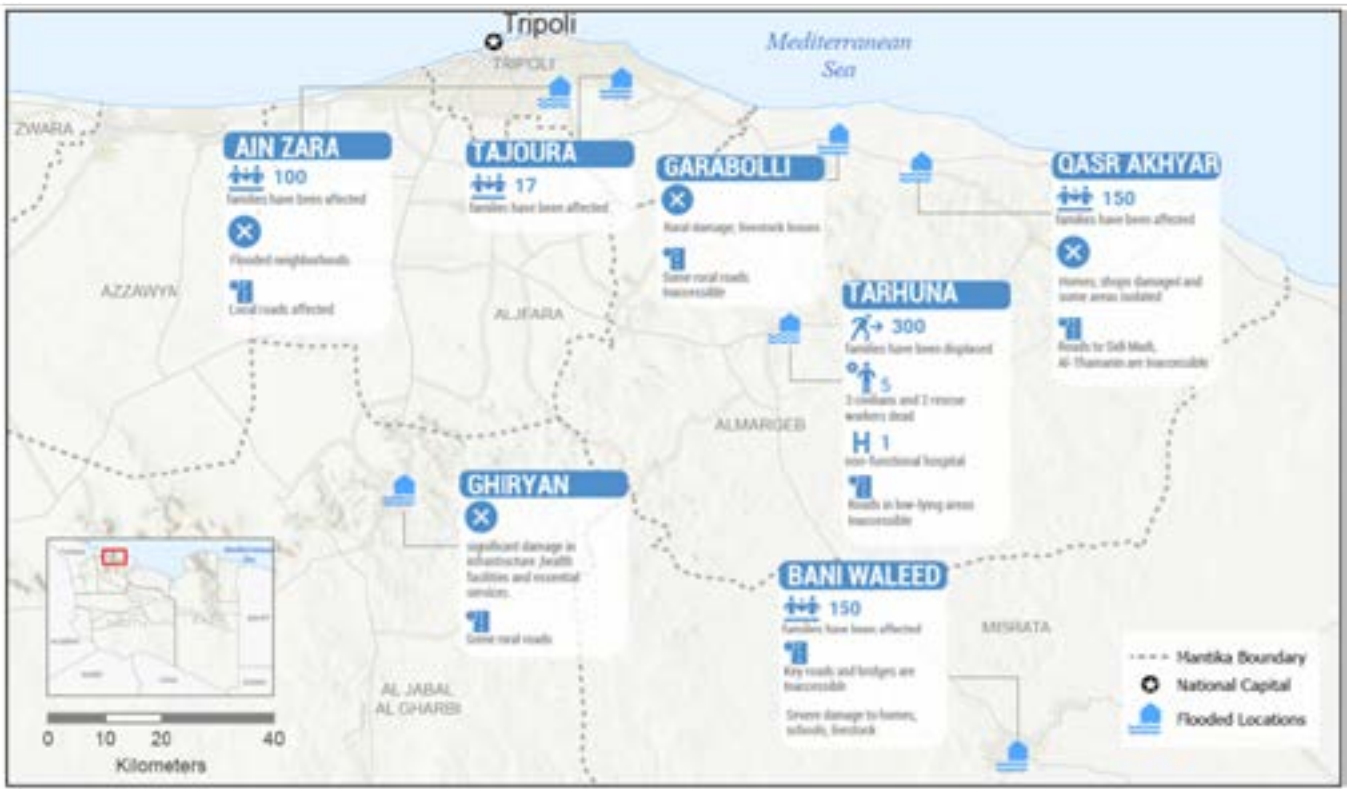

وضع الفيضانات في الجنوب الغربي – سبتمبر/أيلول 4202

- **التأثير:** تضرّرت نحو 529,1 عائلة في مدينة سبها. وشملت أضرار المساكن: 93% منازل منهارة بالكامل، 82% معرّضة لخطر الانهيار، و33% متضررة جزئيًا.
- **النزوح:** نزحت أكثر من 002 عائلة من الأحياء المتضرّرة في سبها والبلدات المجاورة.
- **الحوادث:** تم الإبلاغ عن انهيار طريق بين أوباري والعوينات. وتم تسجيل حالة غرق في منطقة ونزريق.

- **المصادر:** الوضع كما أفادت به السلطات الوطنية وتم تأكيده من خلال تحديثات ميدانية من المنظمة الدولية للهجرة والمجالس البلدية

وضع الفيضانات في الجنوب الغربي – أغسطس/آب 4202

- **المناطق المتضرّرة:** تهالة، غات، بركات، مرزق، وسبها.
- **النزوح:** نزوح أكثر من 005 عائلة في تهالة، و701 عائلة في غات.
- **البنية التحتية:** أضرار جسيمة في الطرق، فيضانات محلية، وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة في البلدات المتضرّرة.
- **تلوّث المياه:** مخاوف من تفشي أمراض منقولة بالمياه نتيجة تضرّر شبكات الصرف الصحي وإمدادات المياه.
- **الاستجابة الإنسانية:** قدّمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الدولية للإنقاذ، والمنظمات غير الحكومية المحلية، مساعدات طارئة شملت المأوى، ومواد النظافة، ومياه الشرب، وخدمات الرعاية الصحية. تم تسجيل تحديات في التنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية.

فيضانات الجنوب الشرقي – الكفرة وربيانة – أغسطس/آب 4202

- **النزوح:** نزح نحو 3 آلاف شخص في الكفرة، من بينهم 05 عائلة لاجئة من السودان قد انهار مأواهم الجماعي.
- **المرافق الصحية:** تعرّض مستشفى عطية الكسيح في الكفرة للفيضان، وتم إجلاء 32 مريضًا إلى مستشفى الهواري في بنغازي.
- **الاستجابة متعددّة القطاعات:** وزّعت وكالات الأمم المتحدة المواد الغذائية، والمواد غير الغذائية، ومواد النظافة، والأدوية. تم نقل اللاجئين إلى مآوى مؤقتة بما في ذلك المدارس.
- **المخاوف المتعلقة بالحماية:** أثارت تجمعات السكان المختلطة في المآوى الجماعية مخاوف تتعلق بالحماية والكرامة، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال
- **الاستجابة:** قدّمت وكالات الأمم المتحدة (لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، اليونيسف، المنظمة الدولية للهجرة) مساعدات منسقة شملت المواد الأساسية للإغاثة، والحصص الغذائية، وحقائب اللوازم الصحية النسائية، والإمدادات الطبية الطارئة، والفرق الطبية المتنقلة.